رغم ارتفاع النمو إلى 4.6 في المئة على أساس سنوي

«الوطني»: الائتمان في الكويت يتراجع 220 مليون دينار خلال أكتوبر

أوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني أن الائتمان في أكتوبر جاء أدنى من التوقعات، إلا أن نموه قد ارتفع إلى 4.6٪ على أساس سنوي نتيجة تأثيرات قاعدية. فقد تراجع إجمالي الائتمان خلال الشهر بواقع 220 مليون دينار. وبينما جاء هذا التراجع نتيجة الانخفاض المعتاد في الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية، إلا أن الضعف قد جاء أيضاً من بعض قطاعات الأعمال الأخرى. وقد تحسن نمو الائتمان السنوي تماشياً مع تلاشي أثر مدفوعات «أميركانا» العام الماضي. وشهدت ودائع القطاع الخاص تراجعاً بعد أن سجلت زيادات متتالية على مدى شهرين.

وكانت القروض الشخصية هي الاستثناء، إذ سجلت زيادات جيدة خلال شهر أكتوبر. وتحسن نموها قليلاً إلى 7.5٪ على أساس سنوي. وبلغ صافي الزيادة في الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية 102 مليون دينار في الشهر، ليقترب من مستوياته المسجلة في الأشهر ما قبل العام 2016 وأعلى بكثير من متوسطه منذ بداية السنة البالغ 72 مليون دينار.

وتراجع الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال (باستثناء المؤسسات المالية غير المصرفية) بواقع 322 مليون دينار والتي تفسر بالتراجع المعتاد في بداية الربع في الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية بالإضافة إلى ضعف بعض قطاعات الأعمال. فقد تراجع الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية بواقع 213 مليون دينار. كما سجل الائتمان لبقية القطاعات تراجعاً كبيراً (88 مليون دينار) وتراجع أيضاً الائتمان الممنوح لقطاع البناء والتشييد (59 مليون دينار). وقابل هذا التراجع زيادات في الائتمان الممنوح لقطاع الصناعة (24 مليون دينار) وقطاع التجارة (15 مليون دينار).

وجاء الائتمان الممنوح للأعمال المنتجة مدنياً إلا أن نموه قد حافظ على قوته نسبياً عند 5.7٪ على أساس سنوي. فقد ارتفع الائتمان الممنوح للأعمال المنتجة (باستثناء الائتمان الممنوح لقطاع العقار والقطاع المالي غير المصرفي وشراء الأوراق المالية) بواقع 112 مليون دينار خلال الشهر، وذلك بدعم من تلاشي أثر المدفوعات من قبل «أميركانا» في أكتوبر من العام 2016. إلا أن النمو لا يزال مدنياً خلال الأشهر الماضية بعد أن شهد قوة في النصف الأول من السنة.

وتراجعت ودائع القطاع الخاص في أكتوبر بعد تسجيل زيادات قوية نسبياً على مدى شهرين متتاليين. فقد تراجعت الودائع بواقع 263 مليون دينار على إثر تراجع الودائع لأجل بالدينار الكويتي بواقع 142 مليون دينار والودائع بالعملة الأجنبية بواقع 151 مليون دينار. وتراجع قليلاً نمو عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) إلى 1.9٪ على أساس سنوي. وتراجعت أيضاً الودائع الحكومية بواقع 167 مليون دينار مع تباطء نموها إلى 2.4٪ على أساس سنوي.

وارتفعت احتياطيات البنوك السائلة أو «فائض السيولة» خلال أكتوبر إلى 7.0٪ من إجمالي أصول البنوك. فقد ارتفعت احتياطيات البنوك (النقد، الودائع لدى بنك الكويت المركزي، سندات بنك الكويت المركزي) بواقع 200 مليون دينار لتصل إلى 4.4 مليار دينار. وقد تزامن هذا مع انحياب الإصدارات السيادية في أكتوبر، مما ساهم في تراجع قيمة أدوات الدين العام المحلية المستحقة إلى 4.77 مليار دينار أو ما يقدّر بنسبة 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ولم تتغير أسعار الفائدة المحلية كثيراً في أكتوبر. فقد ارتفعت أسعار الفائدة بين البنوك (الإنتربنك) لأجل ثلاثة أشهر بواقع ثلاثة نقاط أساس لتستقر عند مستوى 1.79٪، إلا أن أسعار الفائدة قد ارتفعت قليلاً منذ ذلك الحين، ولم تتغير أسعار الفائدة على ودائع العملاء.

وقد أبقى بنك الكويت المركزي أسعار الفائدة دون تغيير بعد رفع الفائدة الفيدرالية الذي طال انتظارها في الثالث عشر من ديسمبر. وتعتبر هذه المرة الثانية في الفترة الأخيرة التي يُبقي البنك المركزي فيها على أسعار الفائدة الأساسية بعد قرار لرفع الفائدة الامريكية، فقد قام بذات الخطوة أيضاً في يونيو 2017. إلا انه قد لمّح إلى إمكانية اتخاذه بعض الخطوات لرفع أسعار الفائدة على الودائع مع عدم تغيير الفائدة على القروض. فقد أعلن البنك المركزي أن حفاظه على سعر الخصم عند 2.75٪ قد جاء رغبة منه لعدم الضغط على النمو غير النفطي مع الاستمرار في السعي للحفاظ على جاذبية الدينار. لذا فقد قام برفع سعر الفائدة على السندات لفترة ثلاثة أشهر والتي أصدرت في 19 ديسمبر بواقع 25 نقطة أساس إلى 2٪.

رسم بياني توضيحي لنمو الائتمان على أساس سنوي

■ تحسن نمو الائتمان السنوي تماشياً مع تلاشي أثر مدفوعات «أميركانا» العام الماضي

■ القروض الشخصية تحسن نموها قليلاً إلى 7.5 في المئة على أساس سنوي

■ الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية يتراجع بواقع 213 مليون دينار

الشركة وقعت 12 عقدا مواكبا للخطط التنموية المتعلقة بزيادة الطاقة الانتاجية

الصالح: «ريلاينس العالمية» تستحوذ على 42 في المئة من حصة التجهيزات الغذائية لسوق الحفر

أمجد الصالح

بندر المطيري وفهد الضامن خلال «يوم تكنولوجيا الصحة والسلامة والبيئة» بشركة نفط الكويت

■ 30 في المئة ارتفاعا بالعقود التي وقعتها الشركة لخمس سنوات قادمة تبدأ في 2018

■ الخبرات المتعلقة بالكادر التنفيذي وفريق العمل يعد بمثابة رأسمال الشركة

كشفت شركة ريلاينس العالمية للخدمات الفندقية والضيافة والتجهيزات الغذائية عن استحواذها على حصة تقدر بنسبة 42% من تقديم التجهيزات الغذائية لسوق الحفر و كذلك قطاع خدمات في ميناء الزور للمشاريع الانشائية التي تنفذ من قبل الشركات الأجنبية المتعاقدة ،بالاضافة الى استحواذها على عقود التغذية للحفارات العميقة الجديدة بنسبة 100% و التي باشرت اعمالها منذ مطلع العام 2017 .

وقال الرئيس التنفيذي للشركة امجد الصالح الى ان «ريلاينس العالمية» وقعت 12 عقدا خلال العام الجاري مواكبا للخطط التنموية المتعلقة بزيادة الطاقة الانتاجية بداية في عام 2018 و ذلك مع العديد من الشركات المختلفة في اعمال الحفر على مختلف المستويات والخدمات المساندة و التنفيذية للمشاريع العملاقة مثل اعمال قائمة ومستقبلية متعلقة بالوقود البيئي ومصفاة الزور موضحا ان الاعمال و السمعة الطيبة لاداء الشركة لدى عملائها و الالتزام التنافسي في تادية مهام العقود ساهمت في ارتفاع عدد العقود التي وقعتها الشركة بنسبة زيادة 30 % خلال العام القادم 2018 زيادة عن مثيلاتها التي تم توقعيها خلال العام 2017 .

واشار الصالح ان شركة «ريلاينس العالمية» تعد واحدة من كبري الشركات الاقليمية والمتخصصة في مجال الخدمات الفندقية لقطاع المواقع البعيدة ذات الظروف البيئية القاسية حيث تملك مجموعة من الخبرات المميزة في هذا المجال ،لافتا بان الخبرات المتعلقة بالكادر التنفيذي لدى الشركة و فريق العمل يعد بمثابة رأسمال الشركة بالإضافة الى استراتيجية الشركة طويلة الأمد لتوفير الخدمات الفندقية وأعمال الضيافة بأعلى المستويات و التكنولوجيا المتطورة الداعمة الامر الذي ساهم في ارتفاع حصتها السوقية في مجال عملها في الكويت .

ولفت الى ان الشركة تتعامل مع كافة التعاقدات سواء بعقود مباشرة او بعقود من الباطن مع المقاولين المتعاقدين لمشاريع طويلة في شركات نفط الكويت ، البترول الوطنية ، و الشركة البترولية للصناعات المتكاملة «كيبيك» ،مشددا على ان الخدمات المساندة والمصاحبة للأعمال النفطية التي تقدمها الشركة ذات الخبرات المتكاملة تعتبر ذات مستوى عالي خصوصا بأن الشركة تتميز في تقديم كافة الخدمات المصاحبة لأعمال الشركات و متطلباتها في القطاع النفطي والصناعي و المعايير العالمية في الجودة و السلامة و الصحة و البيئة .

وعن ابرز عملاء «ريلاينس العالمية» ذكر الصالح ان من اهم و ابرز الشركات الخاصة شركة خدمات الحفر الكويتية (كي دي سي) والمقاولين والشركات العالمية مثل شركة شلمبرجير العالمية ،وشركة برسجن للحفر، شركة سايبيم العالمية الإيطالية ، شركة جري ولف ، الشركة الصينية للحفر (ساينوبيك) عمليات تحت ادارة شركة شلمبرجير ، شركة بيكر هيوز المتحدة العالمية مع شركة جترال الكتريك المتخصصة في قطاعات النفط و الطاقة .

واكد الصالح ان ريلاينس العالمية تعمل منذ 34 سنة قبل حصولها على علامة تجارية مسجلة عام 2015 كمركة متخصصة في الأسواق الاقليمية لإرساء مفاهيم خدمية جديدة في السوق المحلي الذي يشهد حاليا تنفيذ حزمة من المشاريع التنموية الهامة التي تساهم في استعادة الدور الريادي الإقليمي لدولة الكويت كمركز مالي وتجاري سبق أن صنعه الأجداد بالعمل الدؤوب والنشاط التجاري داخل الوطن وعبر الحدود، وإحياء الدور المحوري للقطاع الخاص الكويتي في قيادة التنمية.

واوضح ان شركة ريلاينس العالمية تقوم بتفعيل استراتيجية عالمية تعتمد على خبرات على اعلى مستوي مشهود لها بالخبرة والرؤية الاستشرافية قادرة على تنفيذ وتفعيل الاستراتيجية للمساهمة في النهوض بهذا القطاع الحيوي الذي له دور حيوي في خلق فرص وظيفية للشباب و الخريجين الكويتيين في مجالات التسويق و العمليات و الادارة اللوجيستية و ادارة الجودة و النوعية و ادارة التغذية الصناعية .

«VIVA» البحرين» تستحوذ على «ميناتليكوم»

توقيع صفقة الاستحواذ

■ الخياط: «ميناتليكوم» تتميز بكادر العمل والكفاءات البشرية المؤهلة

■ الوتيد: عملية الاستحواذ ستساعد على تطوير الخدمات التي نقدمها للعملاء

ابرمت شركة VIVA البحرين وبيت التمويل الكويتي البحرين «بيتك - البحرين» اتفاقية تستحوذ VIVA من خلالها على 100% من أسهم شركة «ميناتليكوم»، إحدى مزودي خدمة الإنترنت في المملكة والتابعة ل «بيتك- البحرين» ومن المتوقع اكتمال الصفقة خلال يناير 2018 .

وقال العضو المنتدب والرئيس التنفيذي في «بيتك-البحرين» عبد الحكيم الخياط: «كمستثمر مالي، فإن الوقت حان لنا للتخارج من استثمارنا في «ميناتليكوم» لصالح شركة مثل شركة VIVA إحدى أهم مشغلي الاتصالات ليس فقط في البحرين ولكن في المنطقة ككل، وهي بإمكاناتها المعروفة قادرة على الاستفادة من هذا الاستحواذ بالشكل الأمثل» .

وأضاف «نهنئ شركة VIVA البحرين على استحواذها على شركة «ميناتليكوم» التي تم تأسيسها من قبل «بيتك -البحرين» وأصبحت إحدى مزودي خدمات الاتصالات الرائدة في المملكة حاليا.

ولفت إلى أن ما يميز «ميناتليكوم» ليس الأصول القيمة فحسب، بل الأهم من ذلك هو كادر العمل والكفاءات البشرية المؤهلة القادرة على المنافسة بشكل مميز في سوق تنافسي كالبحرين.

وتابع «من دواعي سرورنا أن نقوم ببيع حصتنا إلى شركة رائدة في سوق الاتصالات كشركة VIVA التي تؤمن بما يمكن لشركة «ميناتليكوم» أن تقدمه وتساهم به في نمو VIVA المستقبلي وتأمل لشركة VIVA الأفضل مع عملية الاستحواذ هذه».

وقال الرئيس التنفيذي لشركة VIVA البحرين علبان الوتيد إننا سعداء بالإعلان عن استحواذنا على شركة «ميناتليكوم» في خطوة استراتيجية لنا في سوق ديناميكي وتنافسي كسوق الاتصالات في البحرين.

وأضاف «ستعزز عملية الاستحواذ هذه بشكل كبير من موقع VIVA البحرين الرائد في مجال النطاق العريض وقطاع الأعمال، حيث سنساعدنا على تطوير ما نقدمه لعملائنا من خلال الاستفادة من قدرات «ميناتليكوم» في هذا المجال.

ولفت الوتيد، إلى أن هذا الاستحواذ يؤكد التزامنا بالاستثمار في اقتصاد البحرين والمساهمة في بناء وتطوير المملكة، الأمر الذي يتماشى واستراتيجية النمو في VIVA والتي تركز على تقديم خدمات مبتكرة، واتصال سلس وقيمة مضافة لعملائنا.

وأوضح «كما سنسمح لنا عملية الاستحواذ هذه بتعزيز قدراتنا التقنية لتقديم المزيد من المنتجات والخدمات المبتكرة، إذ أنه وعلى الرغم من النمو والنجاحات المستمرة التي حققناها في البحرين على مدى السنوات السبع الماضية، فإن نجاح «ميناتليكوم» في قطاع النطاق العريض المنزلي سيكون داعماً أساسيا لنمو VIVA البحرين في السنوات القادمة».

ووجه «بيتك-البحرين» وشركة VIVA البحرين شكرهما إلى هيئة تنظيم الاتصالات في المملكة على دعمها المتواصل لتحقيق هذه الصفقة والتي من المتوقع أن يتم استكمالها خلال يناير 2018.